

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى:

السادة / المساهمين المحترمين
شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام
(شركة مساهمة عامة قطرية)
الدوحة - دولة قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية
الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام (شركة مساهمة عامة قطرية) ("الشركة") الدوحة - دولة قطر، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وبيان الربح أو الخسارة وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأداءها المالي وتدقيقها النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية. نحن مستقلين عن الشركة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" وتبعاً لمتطلبات السلوك الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق على البيانات المالية في دولة قطر. بالإضافة إلى أننا أوفينا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات وللمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملزمة لتكون أساساً نعتمد عليه عند إبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي الأمور التي وفقاً لحكمنا المهني هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم التعامل مع هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها ولا نبدي رأياً منفصلاً عن هذه الأمور. قمنا بتحديد الأمور الموضحة أدناه كأمر تدقيق رئيسية ليتم إبلاغها بتقريرنا.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناول أمور التدقيق الرئيسية خلال تدقيقنا
قياس الممتلكات الاستثمارية	تتضمن إجراءاتنا والمتعلقة بالممتلكات الاستثمارية على سبيل المثال لا الحصر:
تتضمن الممتلكات الاستثمارية للشركة الأراضي والمباني وتحسيناتها والمفصح عنها في إيضاح رقم (٦) من هذه البيانات المالية. قامت الشركة بتسجيل ممتلكاتها الاستثمارية باستخدام نموذج التكلفة، وقد تم التأكيد من قبل الإدارة بأن القيمة القابلة للإسترداد للممتلكات الاستثمارية ليست أقل من صافي القيمة الدفترية.	تقييم معايير القياس المطبقة على التكاليف المتكبدة ورسمتها خلال السنة،
يتم تحديد القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية من قبل خبير تقييم عقارات خارجي تقوم بتعيينه الإدارة للتأكد مما إذا كانت هناك أي مؤشرات على انخفاض القيمة وضمان كفاية الإفصاحات.	تقييم طريقة الإستهلاك المستخدمة وملاءمة الافتراضات الأساسية على أساس معرفتنا،
تم تحديد الممتلكات الاستثمارية كأمر تدقيق رئيسي للأسباب التالية:	تقييم موضوعية واستقلالية وخبرة المقيم الخارجي المكلف من قبل الإدارة،
■ تمثل ما نسبته ٤٧% من مجموع موجودات الشركة.	تقييم مدى ملاءمة الافتراضات والطرق المستخدمة من قبل المقيم من خلال مقارنتها بالسنوات السابقة وخبراتنا والممارسات المتبعة بالسوق،
■ إن تقييمها يعتمد على عدة افتراضات رئيسية تتطلب حكم مؤثر من قبل الإدارة وذلك لتقدير القيمة القابلة للإسترداد.	تقييم مدى كفاية واكتمال الإفصاحات المتعلقة بتقييم الممتلكات الاستثمارية والمبينة في إيضاح رقم (٦) من هذه البيانات المالية،
■ تقوم الشركة بعمل أحكام على تقدير العمر الإنتاجي للممتلكات الاستثمارية.	القيام بالتحقق من موضوعية التفاصيل وذلك لضمان التأكيدات المالية المتعلقة بالممتلكات الاستثمارية.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢١ "التقرير السنوي" ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. نتوقع الحصول على التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير التدقيق.

إن رأينا في البيانات المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

تشتمل مسؤوليتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية في الإطلاع على المعلومات الأخرى والمحددة أعلاه عندما تصبح متاحة وللقيام بذلك سنأخذ في إعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو تبين أن المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق تظهر أخطاء جوهرية.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، إذا استنتجنا وجود أخطاء جوهرية فإنه يتعين علينا التواصل مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بتلك الأمور.

مسؤولية الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات القطري، ومسؤولية الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للتمكين من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية والإفصاح عندما ينطبق ذلك على الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، باستثناء ما إذا كان هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف أعمالها أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عالٍ ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أية أخطاء جوهرية إن وجدت. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية من قبل المستخدمين على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس رأينا. إن عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو سوء التمثيل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الظروف وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها فيما إذا كان هناك شكوكاً جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. إذا استنتجنا وجود شكوكاً جوهرية فإنه يتطلب منا أن نلفت الانتباه في تقرير مراقبي الحسابات إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تسبب في الحد من قدرة الشركة على الاستمرار.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.


لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالأمور الأخرى، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أوجه القصور المهمة في أنظمة الرقابة الداخلية التي تم تحديدها أثناء عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة ببيان إلتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية والمتعلقة باستقلاليتنا والتواصل معهم فيما يتعلق بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد أنها تؤثر على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات العلاقة متى كان ذلك ممكناً.

بناءً على الأمور التي تم التواصل بشأنها مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة قمنا بتحديد تلك الأمور التي لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية والتي تعتبر أمور تدقيق رئيسية، نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو التشريعات دون الإفصاح العلني عنها أو عند حالات نادرة جداً، حيث نقرر عدم الإبلاغ عنها في تقريرنا وذلك بسبب عواقب سلبية قد تترتب على الإفصاح قد تفوق المنفعة العامة في حال ذكرها.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
ونؤكد أيضاً في رأينا أن شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام (شركة مساهمة عامة قطرية) ("الشركة") الدوحة - دولة قطر، تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وقد أجري جرد المخزون وفقاً للأصول، وأن البيانات المالية تتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة. ولقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا وإعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام القانون المذكورة أعلاه أو النظام الأساسي للشركة على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الشركة أو مركزها المالي.

طلال أبوغزاله وشركاه

 تالال أبوغزاله وشركاه
Talal Abu-Ghazaleh & Co.
Qatar Office

حازم أحمد السرخي ، CPA
(سجل مراقبي الحسابات رقم ٧١١)
مرحّص من هيئة قطر للأسواق المالية
سجل المدققين الخارجيين رقم (١٢٠١٢٢)

الدوحة في ٥ فبراير ٢٠٢٢